نشرة صندوق النقد الدولي

خارج مركز دبي المالي العالمي: صرح الصندوق بأن المنطقة لا تزال قادرة على التكيف مع تركة الأزمة الاقتصادية العالمية، (الصورة: AFP/Karim Sahib)

آفاق الاقتصاد الإقليمي

النمو ينتعش في الشرق الأوسط، لكن النشاط الائتماني لا يزال بطيئا

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٢٥ مايو ٢٠١٠

- الطلب القوي على النفط يشكل ركيزة لأفق واعد في المدى المتوسط
- ضغوط النظام المصرفي والنمو الائتماني المنخفض قد يؤثران على الاحتمالات المتوقعة للمنطقة
- تحسين القدرة التنافسية ورفع معدلات النمو عنصران أساسيان للأسواق الصاعدة في المنطقة

صرح صندوق النقد الدولي في تنبؤاته الإقليمية الأخيرة بأن النمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) يُتوقع أن يصل إلى ٤,٢% في عام ٢٠١٠ مع تعافي الاقتصاد العالمي، لكن المنطقة لا تزال صامدة أمام التركة التي خلفتها الأزمة الاقتصادية العالمية.

وقال السيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أمام مؤتمر صحفي عقد في دبي في الخامس والعشرين من مايو الجاري بأن آفاق الاقتصاد في المنطقة شهدت تحسنا كبيرا عن عام ٢٠٠٩.

وفي تصريح أدلى به السيد أحمد للصحفيين قال: نتوقع أن يكتسب النمو زخما أكبر في عام ٢٠١٠، تدعمه انتعاشة التدفقات الرأسمالية الداخلة وعودة الاستهلاك المحلي المرتفع." ولكنه أضاف قائلا: "غير أن هذا المشهد الإيجابي تشوبه بعض الضغوط في النظام المصرفي والتباطؤ في النشاط الائتماني عبر بلدان المنطقة."

توقعات صندوق النقد الدولي للنمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
(التغير %)

	التغير على أساس سنوي مقارن			
			التوقعات	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	٤,٦	٢,٣	٤,٢	٤,٦
البلدان المصدرة للنفط [١]	٤,٤	١,٥	٤,٣	٤,٥
نمو القطاع النفطي	٠,٤	-٤,٧	٤,٣	٣,٢
مجلس التعاون الخليجي	٤,٤	١,٥	٤,٣	٤,٥
نمو القطاع النفطي	٤,٩	-٤,٠	٥,٨	٥,٢
البلدان المستوردة للنفط [٢]	٥,٠	٣,٨	٤,١	٤,٨

السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] تشمل الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن.

[٢] تشمل أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان وسوريا وتونس.

البلدان المصدرة للنفط تخرج من الأزمة

لحق ضرر بالغ في عام ٢٠٠٩ بالبلدان المصدرة للنفط في المنطقة ــ وهي الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن. فقد انخفضت أسعار النفط الخام إلى ٤٠ دولارا للبرميل، وهبطت أسعار العقارات والأصول، ونضب التمويل الخارجي. وتراجعت فوائض الحسابات الجارية المجمعة لهذه البلدان إلى ٥٣ مليار دولار في ذلك العام، بعد أن ارتفعت بأكثر من عشرة أضعاف في العقد السابق حتى وصلت إلى ٣٦٢ مليار دولار. كذلك انكمش إجمالي الناتج المحلي النفطي في تلك البلدان بمقدار ٤,٧%.

غير أن السلطات سارعت بالتحرك لمواجهة الأزمة، فبادرت بزيادة هائلة في الإنفاق الحكومي ــ إلى جانب دعم السيولة وضخ رؤوس الأموال من البنك المركزي إلى القطاع المصرفي ــ مما ساعد على تخفيف أثر الأزمة. ونتيجة لذلك، استمر توسع النشاط الاقتصادي غير النفطي في هذه الاقتصادات بحوالي ٣,٦% في عام ٢٠٠٩

ويشير تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي إلى أن البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) بدأت الخروج من الأزمة، بفضل استئناف التدفقات الرأسمالية الداخلة والارتداد الإيجابي لأسعار النفط الخام التي تجاوزت ٨٠ دولارا للبرميل. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط وزيادة الناتج إلى تعزيز فائض الحساب الجاري ليبلغ ١٤٠ مليار دولار ونمو إجمالي الناتج المحلي النفطي ليصل إلى ٤,٣. ومن المتوقع أيضا زيادة النشاط في القطاع غير النفطي بمعدل ٤,١%، مرتكزا على التنشيط المالي المستمر في بعض البلدان.

وقال السيد أحمد: "غير أن البلدان المصدرة للنفط في المنطقة لا تزال تواجه تحديات في نظمها المصرفية، حيث يستمر تباطؤ الائتمان المقدم للقطاع الخاص، كما أن الخسائر المرتبطة بالقروض المتعثرة لم يتم إثباتها بالكامل بعد." وعقب فترة مطولة من النمو المرتفع حتى منتصف ٢٠٠٨، تباطأ النشاط الائتماني في هذه البلدان بمتوسط ٣٠ نقطة مئوية تقريبا مع نهاية عام ٢٠٠٩ (الشكل البياني ١). وسيكون على الحكومات الموازنة بين هدف إعادة تنشيط الائتمان وضرورة تقوية التنظيمات المالية وإحكام الرقابة، لا سيما في البلدان التي تشير الأدلة إلى إفراطها في تحمل المخاطر.

الرسم البياني ١

تباطأ النشاط الائتماني

حدث تباطؤ حاد في نمو الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص، وقد يشكل ذلك عقبة أمام تحقيق التعافي.

(بلدان MENAP المصدرة للنفط؛ نمو إجمالي الناتج المحلي مرجح بتعادل القوى الشرائية لأغراض التجميع؛ النمو محسوبا على أساس التغير السنوي %)

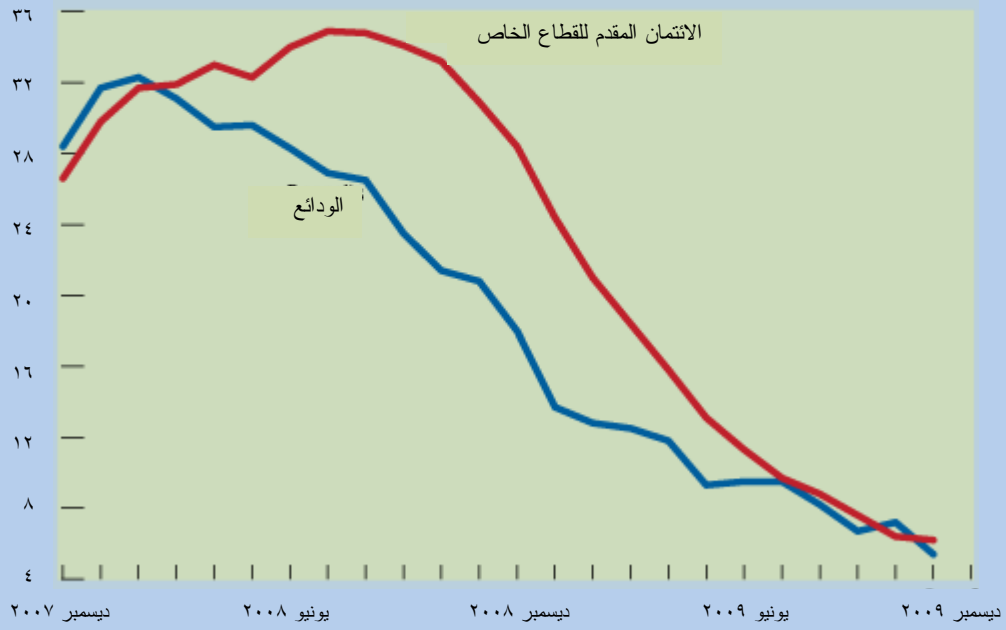

المصدر: السلطات الوطنية؛ وصندوق النقد الدولي، *الإحصاءات المالية الدولية*.
ملحوظة: ما عدا إيران والعراق وليبيا نظرا لنقص البيانات.

وفي المدى المتوسط، يواجه صناع السياسات ضرورة القيام بموازنة دقيقة أيضا عند سحب الدعم الرسمي المقدم للقطاع المالي ــ وكذلك عند الإنهاء التدريجي لعملية التنشيط المالي التي يتوقع أن تستمر حتى آخر ٢٠١٠ لكن إيقافها ينبغي أن يتم بمجرد وصول التعافي الاقتصادي إلى وضع قوي.

النمو ينتعش في الأسواق الصاعدة ــ ولكن ببطء

بالنسبة للأسواق الصاعدة في المنطقة ــ وهي أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان وسوريا وتونس ــ يواصل الاقتصاد تعافيه من التباطؤ الذي حدث في العام الماضي، لكن النمو لا يزال دون المستويات اللازمة لتخفيض البطالة المرتفعة، كما أنها أقل من المعدلات المسجلة في الأسواق الصاعدة الأخرى (الشكل البياني ٢). وقد أمكن موازنة تأثير التباطؤ العالمي في هذه البلدان نظرا لروابطها المالية والاقتصادية المحدودة ــ إلى جانب الآثار الإيجابية المترتبة على توسع المالية العامة في بلدان MENAP المصدرة للنفط. ونتيجة لذلك، سجل النمو الكلي انخفاضا محدودا وحسب من ٥% في عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٨% في عام ٢٠٠٩.

الرسم البياني ٢

النمو متأخر

لا يزال النمو في أسواق MENAP الصاعدة أضعف من مثيله في مناطق أخرى، وخاصة آسيا الصاعدة.

(إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد؛ التغير السنوي %)

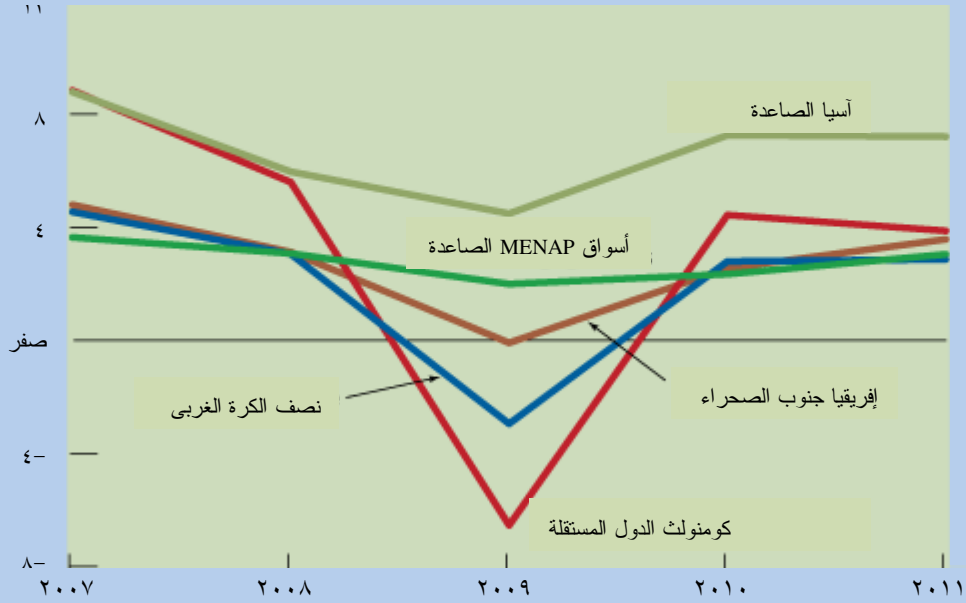

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي*.

ومع الارتداد الإيجابي في أوضاع التجارة منذ منتصف ٢٠٠٩ وبداية التحسن في أوضاع الاستثمار والائتمان المصرفي، يتوقع أن يسجل النمو زيادة هامشية ليصل إلى ٤,١% في عام ٢٠١٠ و ٤,٨% في ٢٠١١. غير أن معدلات النمو هذه لا تكفي لإنشاء فرص العمل اللازمة لهذه المنطقة التي تتسم بسرعة تزايد القوى العاملة وارتفاع معدل البطالة. ويُلاحَظ أيضا استمرار المعدل المنخفض للنمو الائتماني ــ الذي هبط إلى متوسط مرجح قدره ٢% في العام المنتهي في أكتوبر ٢٠٠٩ بعد أن بلغ حوالي ٢٠% قبل الأزمة ــ على غرار البلدان الأخرى في المنطقة. وفي نفس الوقت، لا يزال التضخم مرتفعا نسبيا في كثير من البلدان، لا سيما بسبب ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة.

كذلك يشير التقرير إلى أن معظم بلدان MENAP المستوردة للنفط لم تظهر فيها دلائل حتى الآن على عودة التدفقات الرأسمالية الوفيرة أسوة بالأسواق الصاعدة الأخرى. ويتعرض تحقيق النمو بقيادة الصادرات لعوامل معوقة تتمثل في استمرار ضعف الطلب في أوروبا، وارتفاع أسعار الصرف، والمنافسة من الأسواق الصاعدة الأخرى.

وختاما قال السيد أحمد إن "أكبر تحد أمام الاقتصادات الصاعدة في الشرق الأوسط هو تحسين قدرتها التنافسية من أجل زيادة النمو وإنشاء فرص العمل التي أصبحت الحاجة إليها ماسة."

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.